**المحاضرة 23**

**القواعد الاساسية لتحضير الموازنة العامة**

افرزت المالية العامة التقليدية بعض القواعد التي تنظم وتحكم الموازنة العامة وعملية تقديمها الى السلطة التشريعية لاعتمادها وتترجم هذه القواعد الطبيعة الادارية والسياسية للموازنة وهي وحدة الموازنة وسنويتها وشموليتها وتوازنها والسبب باتباع هذه القواعد ان التجارب اثبتت انها ضرورية لتجنب الخطأ المحتمل ان تقع به السلطة التنفيذية كما ان العامل الاخر في اتباع هذه القواعد لجعل الموازنة خير معبر بصدق عن نشاط الدولة المالي وتكون واضحة وتجعل الفرد متوسط الثقافة قادر على ان يتلمس اهداف السياسة المالية للدولة :-

**اولاً// سنوية الموازنة العامة :-** ويقصد بها ان يتم التحضير والاعداد والتصديق لنفقات الدولة وايراداتها بصورة دورية كل عام تقوم الحكومة بتقديم مشروع الموازنة للبرلمان وتضمن المشروع نشاطها المالي لسنة مالية وهي تحقق اهداف وغايات معينة .

* سياسي : متمثل بالرقابة الدورية والفعالة للبرلمان اي ممثلي الشعب على مجمل النشاط المالي للحكومة
* مالي : حيث تغدو مدة السنة الاكثر ملائمة وصلاحية لوضع تقديرات الميزانية ووصفها وصفاً دقيقاً فهي تمثل دورة كاملة فلو كانت المدة سنتان او ثلاث لتعذر وضع تقديرات سليمة لنفقات وايرادات الدولة بسبب مايمكن ان يطرأ من تغييرات على الاسعار والوضع الاقتصادي للدولة .

ولو اعدت الموازنة لمدة اقل من سنة كثلاث او ستة اشهر لحصلت الفوضى في الموازنة لتفاوت فصول السنة في الحصول على الايرادات ففي بعض الفصول تكون الايرادات وافرة وفي بعضها العكس ما يخلق عجزاً حقيقياً في النفقات يضاف الى ذلك ان اعداد الموازنة واعتمادها يحتاج الى جهود كبيرة من كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية الامر الذي يصعب تكراره لاكثر من مرة خلال السنة المالية لذا شاع في جميع الدول استعمال السنة المالية وهذا لا يعني توافقها مع السنة التقويمية اي في (1 كانون الثاني) انما قد تختار بعض الدول شهر شباط او اذار او نيسان بداية لسنتها المالية .

لذا يمكن اجمال اسباب اختيار قاعدة السنوية بالاتي :-

1- غالبية الحسابات العامة تحدد بالسنة وبخاصة حسابات الدخل القومي والتي تعد وثيقة الصلة بحسابات الموازنة العامة وكذلك العلاقة المتبادلة بين الموازنة واوجه النشاط الاقتصادي القومي الاخرى .

2- فترة السنة تلائم النفقات العامة والايرادات التي تتفاوت باختلاف فصول السنة المالية وتتكرر بتكررها سنوياً .

3- المشروعات الخاصة تضع موازنتها لمدة سنة والضرائب المفروضة على النشاط الخاص سنوية هي الاخرى .

4- لا يمكن ان توضع الموازنة لاقل من سنة لان تحضيرها ومناقشتها واعتمادها يتطلب جهداً ووقتاً كبيرين لذا لو قلت المدة عن السنة لادى الامر الى ارهاق القائمين اي السلطتين التشريعية والتنفيذية فضلاً عن ارتفاع التكاليف .

5- لو زادت المدة عن السنة لاصبح من الصعب اعداد تقديرات دقيقة للنفقات العامة والايرادات العامة لتباعد الفترة الزمنية بين اجراء التقديرات واعتمادها كما انها من الناحية السياسية قد تضعف الرقابة السياسية لممثلي الشعب .

ومن مقتضيات هذه القاعدة ان تتولى السلطة التنفيذية انفاق ما مدرج من اعتمادات في الموازنة العامة وتحصل الايرادات الواردة فيها خلال فترة تنفيذها اي السنة ولا خلاف حول النفقات التي نفذت او الايرادات التي جمعت لانها ستقيد في حسابات السنة المالية لكن الخلاف يثور حول الحسابات التي لم تنفذ وتدق المشكلة عندما يكون هنالك التزام بذمة الحكومة بدفع مبلغ من المال خلال السنة المالية نفسها الا ان الدفع الفعلي لم يتم بعد انتهاء السنة او ينشأ للحكومة حق تحصيل مبلغ من الافراد ولا يتحقق التحصيل الفعلي الا بعد انتهاء السنة وللحل هنالك طريقان حسابات الخزانة وحسابات التسوية :

**1- حسابات الخزانة (الاساس النقدي):-** وتعني ان الحساب النهائي للموازنة لا يشمل الا الايرادات التي تم تحصيلها فعلاً والنفقات التي تم انفاقها فعلاً والنفقات او الايرادات التي لم تنفذ تلغى وقد تقيد في موازنات لاحقة (وهو ما متبع في العراق) ويعاب على هذه الطريقة انها لا تظهر الوجه الحقيقي لمركز الدولة المالي اثناء السنة المالية كما انها تدفع بعض دوائر الدولة الى الاسراع في انفاق اموالها قبل نهاية السنة وقبل اقفال حسابات السنة وفي ذلك مدعاة للتبذير والاسراف وباب للفساد احياناً.

**2- طريقة حسابات التسوية (اساس الاستحقاق) :-** حيث ستصور الموازنة المركز الحقيقي للدولة فتقيد جميع النفقات والايرادات سواء تم تنفيذها فعلاً ام تراخى تنفيذها اي حصل التزام قانوني بتنفيذها ولم يحصل ذلك فينظر للايرادات خلال السنة بغض النظر عن تاريخ الدفع او التحصيل الفعلي والنفقات بغض النظر من تأريخ الصرف وتتميز هذه الطريقة باضافة مدة للسنة المالية يجري خلالها تسوية الالتزامات التي تنشأ في ذمة الدولة (مدة التسوية) واستيفاء الايرادات وقد تحدد المدة بقانون الموازنة او تترك بدون تحديد فلا يقفل حساب السنة المالية الا بعد تسوية جميع الالتزامات والحقوق وربما يتأخر ذلك سنوات ما يسبب فتح حسابات سنوات عدة بذات الوقت .

الاستثناءات الواردة على قاعدة سنوية الموازنة العامة

**1- موازنة الدورة الاقتصادية :-** وهي موازنة تعد لفترة زمنية معينة تتراوح بين سبع سنوات وعشر سنوات في المتوسط لمعالجة الاثار الضارة للدورة الاقتصادية من خلال موازنتها العامة ويتحقق ذلك بان تقوم الدولة بدور عكس التيار السائد في الاقتصاد القومي لتعويض عوامل التضخم في اوقات الرخاء وعوامل الانكماش في اوقات الكساد .

**2- موازنة الخطة الاقتصادية :-** وهي اعداد البرنامج المالي الذي يغطي سنوات الخطة ويتضمن الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامج الخطة وذلك بتوزيعها على سنوات متعددة يدرج في موازنة كل سنة الجزء المخصص من الانفاق على هذا البرنامج خلالها او اذا كانت الاستثناءات لمدة تتجاوز السنة فان هنالك استثناءات اخرى تكون لمدة اقل من سنة هي :-

1. الاعتمادات الاضافية :- فالمعروف ان الموازنة العامة تقدير للنفقات والايرادات لفترة مقبلة وليس بالضرورة ان تكون هذه التقديرات صحيحة ومن ثم تدعو الحاجة بعد تصدق قانون الموازنة والبدء بالتنفيذ الى صرف مبالغ جديدة تزيد عما هو مقدر لعدم كفاية التخصيص كما قد تطرأ ظروف جديدة كالحروب او الكوارث او غيرها تستدعي القيام بالانفاق الذي لم يكن وارداً اصلاً في الموازنة الامر الذي يجعل الموازنة في حالة عجز يستدعي الامر مواجهته وهنا تتوجه الحكومة الى البرلمان طالبة الموافقة على اعتمادات اضافية ولا شك ان هذه الاعتمادات الاضافية هي خرق واستثناء لمبدأ السنوية اذ ان هذه الاعتمادات وهي تتعلق بالمدة المتبقية من السنة المالية وفي تقدير لمدة تقل عن السنة كما انه قد يجري خلال السنة اعدادها يسمى بالموازنة التكميلية والتي تكون مكملة للموازنة العامة لما تبقى من اشهر السنة وهذه تحصل مثلاً عن زيادة الايرادات العامة بصورة غير محسوبة مسبقاً كما هو الحال في العراق.

**تناولت المحاضرة اعلاه واحدة من قواعد الموازنة الاربع وهي قاعدة سنوية الموازنة وبينا من خلالها اسباب اختيار هذه القاعدة كاصل عام وماورد عليها من استثناءات**